

مكونات الأمن الوطني وأبعاده: بين الحاجة الإنسانية والتحديات المعاصرة (الأمن الوطني العراقي نموذجاً)

<https://doi.org/10.17656/jlps.10358>

نبيل خالد مخلف

جامعة المعارف – كلية القانون

Nabil.Kh.Mukhlef@uoa.edu.iq

إبراهيم عبدالله عبد

جامعة الأنبار

abr2212002@uoanbar.edu.iq

أسيل عبد الكاظم شبوط

جامعة النهدين

uioppoiu777@gmail.com

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مكونات الأمن الوطني العراقي وأبعاده في ظل التحديات المعاصرة، إذ يُعرّف الأمن الوطني باعتباره مجموعة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على استقرار الدولة وقدرتها على حماية سيادتها من المخاطر والتهديدات، تركز الدراسة على فهم التحديات الداخلية التي يعاني منها العراق، بما في ذلك الأزمات السياسية، الطائفية، والاقتصادية، وكذلك التأثيرات السلبية للجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات الحكومية ونقص الاستقرار الأمني، كما تتناول الدراسة التحديات الخارجية التي تشمل التدخلات الأجنبية والصراعات الإقليمية المستمرة، وتحديات المياه إلى جانب ذلك، تناقش الدراسة الأبعاد الإنسانية للأمن، حيث يُعتبر حقلاً أساسياً يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وفي الختام، تقدم الدراسة حلولاً استراتيجية لتعزيز الأمن الوطني العراقي، من خلال إصلاح النظام السياسي، وتقوية المؤسسات الأمنية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بما يسهم في تمكين الدولة من مواجهة التحديات المتنوعة.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الوطن، العراق، الاستقرار، البعد الإنساني، التحديات الداخلية، التحديات الخارجية.

Components and Dimensions of National Security: Between Human Needs and Contemporary Challenges (Iraqi National Security as a Model)

Nabil Khaled Mukhlef

University of Knowledge - College of Law

Ibrahim Abdullah Abdul

University of Anbar

Aseel Abdul Kadhim Shabout

Nahrain University

Abstract

This study aims to analyze the components and dimensions of Iraqi national security in light of contemporary challenges, as national security is defined as a set of internal and external factors that affect the stability of the state and its ability to protect its sovereignty from risks and threats. The study focuses on understanding the internal challenges that Iraq suffers from, including political, sectarian, and economic crises, as well as the negative effects of terrorist groups such as ISIS, in addition to the weakness of government institutions and the lack of security stability. The study also addresses external challenges that include foreign interventions, ongoing regional conflicts, and water challenges. In addition, the study discusses the human dimensions of security, as it is considered a fundamental field that contributes to achieving social and economic stability. In conclusion, the study provides strategic solutions to enhance Iraqi national security, through reforming the political system, strengthening security institutions, and enhancing regional and international cooperation, which contributes to enabling the state to face various challenges.

Keywords: Security, homeland, Iraq, stability, human dimension, internal challenges, external challenges.

پیکهاتهکان و رهه‌نده‌کانی ئاسایشی نیشتمانی: له نیوان پیداو یستییه مرۆپیه‌کان و ئاسته‌نگه هاوچه‌رخه‌کان (ئاسایشی

نیشتمانی عێراق وهک مؤدیلنیک)

نهیل خالد موخلف

زانکۆی مه‌عریفه - کۆلیژی یاسا

ئێبراهیم عه‌بدوڵلا عه‌بد

زانکۆی ئه‌نبار

اسیل عبدالکاسم شه‌بووت

زانکۆی نه‌هره‌ین

پوخته

ئهم توێژینه‌وه‌یه ئامانجی شیکردنه‌وه‌ی پیکهاته‌کان و رهه‌نده‌کانی ئاسایشی نیشتمانی عێراقه له ژێر رۆشنای ته‌حه‌ددیاتێ ته‌حه‌ددیاتێ هاوچه‌رخدا. ئاسایشی نه‌ته‌وه‌یی به کۆمه‌ڵیک هۆکاری ناوخوازی و ده‌ره‌کی پیناسه ده‌کریت که کاریگه‌رییان له‌سه‌ر سه‌قامگیری ده‌وله‌تیک و توانای پاراستنی سه‌روه‌رییه‌که‌ی له‌ مه‌ترسی و هه‌ره‌شه‌کان هه‌یه. توێژینه‌وه‌که ته‌شک ده‌خاته سه‌ر ته‌گه‌هه‌شتن له ئاسته‌نگه ناوخوازییه‌کانی به‌رده‌م عێراق، له‌وانه قه‌یرانه سیاسی و تائیفی و ئابوورییه‌کان، هه‌روه‌ها کاریگه‌رییه نه‌رنییه‌کانی گروپه تیرۆریستییه‌کانی وهک داعش، ئهمه جگه له لاوازی دامه‌زراوه‌کانی حکومه‌ت و نه‌بوونی سه‌قامگیری ئه‌منی. هه‌روه‌ها توێژینه‌وه‌که باس له ئاسته‌نگه ده‌ره‌کییه‌کان ده‌کات، له‌وانه ده‌ستپه‌ردانه‌کانی ده‌ره‌کی، ملامانی ناوچه‌یه‌یه به‌رده‌وامه‌کان و ته‌حه‌ددیاتێ ئاو. جگه له‌وه‌ش، توێژینه‌وه‌که باس له ره‌هه‌نده مرۆپیه‌کانی ئاسایش ده‌کات، که به‌ بوارێکی به‌ره‌تی داده‌نریت که به‌شداره له‌ گه‌هه‌شتن به سه‌قامگیری کۆمه‌لایه‌تی و ئابووری. له کۆتاییدا توێژینه‌وه‌که چاره‌سه‌ری ستراتیژی بۆ به‌رزکردنه‌وه‌ی ئاسایشی نه‌ته‌وه‌یی عێراق ده‌خاته روو له رێگه‌ی چاکسازی له سیسته‌می سیاسی و به‌هه‌یزکردنی

دامرزروه ئەمەنییهکان و بەرزکردنەوهی هاوکارییه ناوچهیی و نیودهولەتییهکان، بەمەش دەولەت بتوانیت رووبەرۆوی ئاستەنگە جۆراوجۆرهکان ببینتەوه.

وشەى سەرەكى: ئاسایش، نیشتمان، عێراق، سەقامگیری، رەهەندی مرویی، تەحەددای ناوخیی، تەحەددای دەرەكى.

المقدمة

يُعد الأمن الوطني من الركائز الأساسية لاستقرار الدول الحديثة، إذ يتجاوز مفهومه التقليدي الذي يركز على حماية الحدود العسكرية ليشمل منظومة متكاملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تتفاعل لضمان سيادة الدولة وسلامة كيائها، وفي السياق العراقي، تزداد تعقيدات هذه المعادلة نتيجة للتحديات البنوية المستمرة التي تواجهها مؤسسات الدولة بعد التغييرات السياسية التي حدثت عام ٢٠٠٣، فالأمن في العراق لا يقتصر على التهديدات العسكرية فحسب، بل يشمل أيضاً تهديدات اقتصادية واجتماعية عميقة تتداخل لتشكّل بيئة معقدة من التحديات التي تستدعي تحليلاً دقيقاً متعدد الأبعاد.

تتعدد أشكال التهديدات التي يواجهها العراق، تتراوح بين تهديدات داخلية وخارجية، إذ تشكل خارطة الأمن العراقي، وفقاً لمركز الدراسات الاستراتيجية في بغداد (٢٠٢٣)، أن ٦٢% من التحديات الأمنية في العراق تهديدات هجينة، تجمع بين العنف المسلح والأزمات الاقتصادية والانقسامات المجتمعية، إذ تتطلب هذه التحديات تبني استراتيجيات أمنية شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية بشكل متكامل، فعلى الصعيد العسكري، يبرز التحدي الأكبر في مواجهة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، التي تهدد الأمن الداخلي للبلاد، من جهة أخرى، تبقى الأزمات السياسية المزمنة عائقاً رئيسياً أمام بناء مؤسسات أمنية مهنية وفعالة. أما على الصعيد الاقتصادي، يُمثل الاعتماد شبه الكلي على النفط تهديداً هيكلياً للأمن الوطني العراقي، إذ يشكل النفط ٩٢% من إيرادات الموازنة العامة، مما يزيد من هشاشة الاقتصاد ويعرضه لتقلبات الأسواق العالمية، هذا الاعتماد يفاقم التحديات الأمنية ويجعل الاقتصاد الوطني عرضة للمخاطر، من جهة أخرى تعد الأبعاد الإنسانية جزءاً من استراتيجيات الأمن الحديثة، إذ أن غياب العدالة في توزيع الموارد وتدهور الخدمات يرتبط بتفاقم التوترات الاجتماعية.

بالتالي، يعكس الوضع الأمني المعقد في العراق أبعاداً إنسانية تؤثر بشكل عميق على استقرار الدولة، فقد أدت النزاعات الطائفية والصراعات المسلحة إلى زعزعة استقرار المجتمع، مما يستدعي حلولاً تلبي احتياجات المواطنين الإنسانية، مثل تحسين مستوى الحياة، وتوفير الأمن الغذائي والصحي، ودعم المشاريع التنموية التي تعزز استقرار المجتمع، لذلك، لا يقتصر الأمن الوطني العراقي على الجانب العسكري فقط، بل يتطلب أيضاً معالجة الأبعاد الإنسانية والاجتماعية لتحقيق مستقبل آمن ومستقر للعراق وشعبه.

- **أهمية الدراسة:** يعد الأمن الوطني العراقي من القضايا الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدولة وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وتنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم المكونات المتعددة للأمن الوطني، والتي تشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية، والبيئية، وتأثيرها على تحقيق الاستقرار الوطني في ظل التحديات المتزايدة، كما أن التركيز على الأبعاد الإنسانية للأمن الوطني يساهم في تطوير استراتيجيات أكثر شمولاً لمواجهة التهديدات الحديثة، وتعزيز التماسك المجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة.

- **إشكالية الدراسة:** يواجه الأمن الوطني العراقي تحديات معقدة ناتجة عن تداخل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، مما يثير تساؤلات حول مدى تكامل مكوناته وقدرته على التكيف مع التحولات الراهنة، وانطلاقاً من ذلك، تتمحور الإشكالية البحثية في سؤال مركزي مفاده "إلى أي مدى تلبي مكونات الأمن الوطني العراقي الحاجة الإنسانية، وكيف يمكن تعزيزها لمواجهة التحديات المعاصرة؟"
- **فرضية الدراسة:** تفترض الدراسة أن تحقيق الأمن الوطني العراقي يتطلب تبني مقاربة شاملة تتضمن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية مع التركيز على البعد الإنساني كعنصر محوري في تحقيق الاستقرار والتصدي للتحديات المتنامية، كما تفترض الدراسة أن تعزيز الأمن الإنساني في العراق يسهم في تقليل التوترات الداخلية وتحقيق تنمية مستدامة تدعم الاستقرار الوطني.
- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحليل مفهوم الأمن الوطني ومكوناته الأساسية، مع التركيز على الأبعاد الإنسانية وأهميتها في استقرار الدولة وتعزيز التماسك المجتمعي، كما تسعى إلى دراسة تأثير هذه الأبعاد على الأمن، وتقييم أبرز التحديات التي تواجهها، وبناءً على ذلك، تقدم الدراسة مقترحات لتعزيز الأمن الوطني من خلال مقاربة شاملة، تأخذ في الاعتبار دور الأمن الإنساني في تحقيق الاستقرار.
- **منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة على مزيج من المناهج البحثية لضمان تحليل شامل لموضوع البحث، وتشمل:

١. المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل مكونات الأمن الوطني العراقي وأبعاده المختلفة، مع دراسة أثر العوامل الإنسانية على تحقيق الاستقرار.

٢. المنهج التاريخي: لفهم تطور السياسات الأمنية في العراق واستكشاف التحديات التي أثرت على تشكيلها عبر الفترات الزمنية المختلفة.

- **هيكلية الدراسة:** انقسمت الدراسة إلى محورين رئيسيين؛ تناول المحور الأول "الأمن الوطني: المكونات والأبعاد"، حيث تم تسليط الضوء على الجوانب النظرية والمفاهيمية للأمن الوطني. أما المحور الثاني، فجاء بعنوان "التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني العراقي"، وركز على أبرز التهديدات التي تواجه الأمن الوطني في السياق العراقي المعاصر.

المحور الأول: الأمن الوطني: المكونات والأبعاد

عند تناول مفهوم الأمن الوطني، فإنه من الضروري جداً تقديم تصور شامل لمفهومه ومكوناته وأبعاده المختلفة، مع التمييز بينه وبين المصطلحات ذات الصلة، وبذلك سيتم تناول الأمن الوطني من خلال تصور أكثر تفصيلاً، عبر توضيح الجوانب الآتية:

أولاً: مفهوم الأمن الوطني

إن صياغة تعريف رئيسي لمفهوم الأمن الوطني تتطلب استعراض تطور هذا المفهوم في سياق الأدبيات والدراسات الأمنية المتخصصة، وهو ما يضعنا أمام إلزام كبير بتسليط الضوء على المراحل التي مر بها المفهوم عبر الحقب الزمنية المختلفة، ومن ثم تقديم تعريف شامل للأمن الوطني، إذ يكمن هدف هذا الطرح إلى بناء إطار معرفي يمكن من خلاله فهم الديناميكيات

المعقدة المرتبطة بالأمن الوطني، وعلاقته الوثيقة بالسياسات العامة للدول^(١). لقد نشأ مصطلح "الأمن الوطني" مع ظهور الدولة القومية في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهو مفهوم حديث لم تُحدد عناصره نهائياً بعد، إذ لا يزال محل جدل أكاديمي. ارتبط في بداياته بأمن الجماعة والمقاطعة، لكن طبيعته النسبية جعلت التهديدات تختلف بين الدول، حيث يُعد ما يشكل خطراً لدولة ما أقل أهمية لدولة أخرى^(٢).

وفي سياق متصل، يُشار إلى أن مفهومه غالباً ما يُعد نوعاً من الممارسة أكثر مما هو تعبير عن نظرية متكاملة، وفي الحقيقة أن الارتباط بين الأمن والدولة والسياسة أدى إلى تداخل المفهوم بين ما هو أكاديمي وما هو ممارسة سياسية بحتة، بالتالي فإن وضع صياغة واحدة له يتطلب منا خوضاً معمقاً في تفاصيله الدقيقة بدءاً من تطوره عبر الحقب الزمنية^(٣). لقد سعت الدولة القومية منذ نشوئها في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، الحفاظ على أمنها من الأخطار الداخلية والخارجية، وتنشيط أدوات بقائها وتعزيز قيامها العالمي، وقد تصورت بأن الأمن الوطني هيكلية تضمن البقاء الدائم والتحكيم بمصير الدولة نحو ما إذا كانت قادرة على البقاء أو الفناء فقد عُدم مشروع البقاء متمثلاً بالقوة، إلا أنه من جانب آخر أصبح الأمن مفهوم غير محدد المعالم، إذ أنه من الصعب جداً وضع تعريف عام شامل له نتيجة تعدد المتغيرات المرتبطة به، ومن هذا المنطلق يكرس سعينا إلى وضع تعريف جوهري له^(٤). على الرغم من كون مفهوم الأمن الوطني يتسم بالتغير عبر التاريخ، إذ أنه يتغير من عصر إلى آخر وفقاً للظروف المحيطة في كل حقبة زمنية، لذا تعيد الدول النظر في هذا المفهوم ليتناسب مع كل حقبة يعيشها الأفراد أو الجماعات أو الأنظمة الحاكمة فعلى سبيل المثال، ينظر رجال الأمن إلى المفهوم من منظور حفظ الأرواح والممتلكات، بينما يُقيّم الاقتصاديون والاجتماعيون هذا المفهوم من منظور تأثيره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فكل فئة أو جماعة داخل الدولة تنظر إلى الأمن الوطني من زاويته الخاصة التي تتماشى مع أوضاعهم واحتياجاتهم^(٥). وبذلك فلا مناص من القول، أن هنالك تفاوت كبير في تعريف الأمن كلاً حسب الزاوية التي يُنظر منها إليه، فمن جانب يُعرف الأمن أحياناً بأنه "إجراءات تُعزز هذا المفهوم في وجدان المواطنين من خلال المؤسسات التعليمية"، وأحياناً يُعتبر "إحساساً بالاطمئنان يرتبط بواقع الإنسان"، ومن جانب آخر يُنظر للأمن على أنه قدرة المجتمع على مواجهة الأخطار التي تهدد استقراره، أو أنه نتيجة للجهود المبذولة للحفاظ على توازن المجتمع داخل الدولة^(٦). بالتالي، فإنه وعلى الرغم من اختلاف التوجهات، يتفق الجميع على أن الأمن الوطني هو الأساس الذي يضمن للفرد قوته وصحته، ويعزز إحساسه بالأمان على حياته وحياة أسرته، مما

^١ عبد الاله بلقرز، الأمن القومي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص. ٣٤.

^٢ سعد عبيد علوان ورياض فاضل محمد، الأمن الوطني: دراسة نظرية في الأبعاد والأهداف والمرتكزات، مجلة المعهد، المجلد ٢٠٢٣ - العدد ١٥، معهد العلمين للدراسات، النجف، ٢٠٢٣، ص. ١١٤.

^٣ عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص. ١٤-١٧.

^٤ أحمد برقاوي، الأمن الوطني دراسة نقدية للمفهوم، سلسلة دراسات، العدد ٥، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، نيسان ٢٠١٨، ص. ٤٦٦.

^٥ فيصل بن معيض آل سمير، استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الامن الوطني، مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٨، ص. ١١٨ - ١١٩.

^٦ عباس علي محمد، الامن والتنمية: دراسة حالة العراق ١٩٧٠ - ٢٠٠٧، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٣، ص. ١٦.

يعكس العزة والكرامة والاستقرار النفسي، ويساعد الأفراد على الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يحيط حياتهم وحياة الآخرين في المجتمع بخطر^(١).

ثانياً: تحليل مكونات الأمن الوطني

يتكوّن مفهوم الأمن الوطني من "الأمن" و"الوطني"، حيث شهد تحولات جوهرية في السياسة والعسكر نتيجة التغيرات الدولية والتطور التكنولوجي منذ نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩٠، وأسهم الانفتاح العالمي في توسيع نطاقه، مما أدى إلى بروز توجهين رئيسيين في معالجته، يعكسان التحديات الراهنة التي تواجهه^(٢). وهما على النحو الآتي:

التوجه الأول: توسيع مفهوم الأمن الوطني

يتمثل في توسيع مفهوم الأمن الوطني باتجاهات أفقية، ليشمل مجموعة واسعة من التهديدات القائمة والمحتملة، سواء كانت ذات طبيعة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، عسكرية، ويركز التيار على أهمية تبني مقاربة شمولية لفهم الأمن، تأخذ بعين الاعتبار تعددية السياقات التي تنشأ فيها التهديدات، مما يعكس تعقيد البيئة الأمنية التي تواجهها الدول والمجتمعات.

التوجه الثاني: تعميق مفهوم الأمن الوطني

يتبنى مقاربة عمودية أو رأسية في فهم الأمن الوطني، حيث يركز على التعمق في مصادر التهديد التي تواجه الأفراد والمجتمع والمؤسسات والدولة، ويستند هذا الاتجاه إلى توسيع نطاق تحليل التهديدات ليشمل مختلف المستويات التي تؤثر على استقرار الدولة، وبناءً على ذلك، يُفهم مصطلح "وطني" بمعناه الدقيق على أنه يشير إلى الدولة، مما يجعل الأمن الوطني مرادفاً لأمن كيان الدولة واستمراريتها^(٣).

ومما سبق، يمكننا التأكيد على أن الدولة ظاهرة قانونية وسياسية تتميز بتنظيم يربط أمنها الوطني بكيانها، إذ يُعد الأمن الوطني حقها في البقاء، ويشمل شعبها المرتبط بها سياسياً وقانونياً عبر الجنسية، وتُجسد الدولة النموذج الدقيق للجماعة السياسية، في حين يُعد مفهوم الوطن واسعاً ومتعدد الأبعاد، يُتفق عموماً على كونه المكان الذي يستقر فيه الإنسان ويشعر بالطمأنينة^(٤).

ثالثاً: المفاهيم المقاربة للأمن الوطني

تحتوي الدراسات في حقل العلوم السياسية على العديد من المفاهيم ذات العلاقة المتشابكة مع الأمن الوطني، الأمر الذي يستوجب من خلاله التعرف عليها ودراستها لفهم حقيقة الترابط، وفي هذا السياق، سنتناول أهم المفاهيم المقاربة للأمن الوطني، ومن أبرزها الآتي:

١- مفهوم الأمن القومي: من الضروري التطرق لموضوع التطابق أو الاختلاف بين مفهومي الأمن الوطني والأمن القومي، حيث يختلف الباحثون في استخدام أي من المصطلحين للتعبير عن موضوع البحث ومع ذلك، يبقى العنصر الأساسي في كلا المفهومين هو الربط بين الأمن والدولة، تاريخياً ارتبط هذا المفهوم بالدولة الحديثة التي نشأت في أوروبا، والتي

^١ محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي، دار الشعب للنشر والطباعة، القاهرة، ١٩٧٢، ص.٣٧.

^٢ محمد الامين البشري وآخرون، في مجموعة مؤلفين، مؤسسات المجتمع المدني والامن القومي العربي، ط١، اكااديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠١٤، ص.١٣١.

^٣ منذر سليمان، نحو إعادة صياغة مفهوم الامن القومي العربي ومركزاته، نشرة كنعان، السنة ٨ - العدد ١٥٤٤، غزة، ٢٠٠٨، ص.٣.

^٤ عباس علي محمد، مصدر سبق ذكره، ص.٢٢.

تأسست مع معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨، حيث لم يكن هناك تناقض بين الوطنية والقومية، بل كانت الدولة قادرة على تضمين معظم الأمة ضمن حدودها، وبذلك فهو يشير إلى حماية مصالح الدولة على مختلف الأصعدة ضد التهديدات الداخلية والخارجية^(١).

٢- مفهوم الدفاع: ورد في معجم المعاني الجامع أن الدفاع يعني "رد ومنع"، وهو ما يستند إليه أي خصم لتأييد ما يدعيه وتقديم دفاعه ضد خصمه، أما الدفاع الوطني، فيشير إلى مجمل الوسائل التي يلجأ إليها بلد ما لتأمين سلامة أراضيه ضد أي تهديدات خارجية^(٢). كما وقد عرف على أنه عملية شاملة تشمل عدة عناصر عسكرية ومدنية، تنتظم جميعها تحت إطار "سياسة الدفاع الوطني"، تكون هذه السياسة مسؤولية رئيس الدولة أو القائد العام للقوات المسلحة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، اعتماداً على طبيعة النظم السياسية المعمول بها في الدولة^(٣).

٣- مفهوم الاستراتيجية: تُظهر الدراسات الإنسانية، خاصة في المجال السياسي، غياب تعريف شامل وواضح لمفهوم الاستراتيجية، تشير الأبحاث الأكاديمية إلى عدم وجود تعريف جامع للمصطلحات المرتبطة بهذا المجال، ما أسهم في تطور مفهوم الاستراتيجية بشكل غير منظم، متأثراً بالتغيرات العالمية، وتُرتبط الدراسات الاستراتيجية غالباً بالجانب العسكري، ما يفسر تركيز معظم التعريفات على الأبعاد العسكرية سواء من حيث المضمون أو الدلالة اللغوية^(٤). والجدير بالذكر، أن أصل كلمة "استراتيجية" يعود إلى الكلمة اليونانية "Strato" التي تعني جيش أو حشد، ومن مشتقاتها "Stratego" التي تشير إلى فن القيادة، و"Strategem" التي تعني الخدعة الحربية، وبذلك تجذرت تطورات مفهوم الاستراتيجية في الفكر الإغريقي، حيث تم تعريفها كخطة القائد لتحقيق الانتصار في المعركة^(٥).

رابعاً: أبعاد الأمن الوطني

يشمل الأمن الوطني عدة أبعاد رئيسية تضمن استقرار الدولة وحماية مصالحها، يتضمن البعد العسكري الدفاع عن الوطن، ويعزز البعد الاقتصادي النمو والاستقرار المالي، والبعد السياسي استقرار الحكم، أما البعد الاجتماعي فيحافظ على تماسك المجتمع. سيتم تناولها على النحو الآتي:

١- البعد السياسي في إطار الأمن الوطني

يُعتبر البعد السياسي أحد العناصر الأساسية للأمن الوطني، إذ يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها، ينقسم هذا البعد إلى شقين رئيسيين، وهما كالتالي:

أ- السياسة الداخلية

^١ علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٢، ص ١٣.

^٢ عبد القادر فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، ط١، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٢.

^٣ علي فارس حميد، المصدر السابق، ص ٣٣.

^٤ كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠، ص ٨٧.

^٥ ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة: هيثم الايوبي، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٦٧، ص ٣٩٩.

تسعى السياسة الداخلية إلى إدارة المجتمع والتغلب على مشكلاته، مما يتطلب تحقيق الاستقرار ضمن إطار الشرعية الدستورية، كما تهدف إلى توجيه التنافس بين القوى الداخلية والاتجاهات السياسية بما يخدم مصالح الأمة. وتشمل مكونات هذا البعد^(١):

- تحليل القيم والأفكار المسيطرة على الحياة السياسية.

- دراسة تعدد الأحزاب والجماعات السياسية ومدى قوتها وتنظيمها.
- تقييم قوة جماعات المصالح ومراكز القوى وتأثيرها على الطوائف والنقابات والتنظيمات.
- فهم الأهداف المعلنة واستنتاج الأهداف غير المعلنة من خلال تحليل السياسات السابقة.

ب- السياسة الخارجية

تتمثل السياسة الخارجية في إدارة مصادر قوة الدولة وتأمين متطلبات السيادة الوطنية، وتشمل مكوناتها ما يلي^(٢):

- قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته في تحقيق الأهداف الوطنية.
- استخدام الدولة لمصادر قوتها في التفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- حشد الرأي العام واستخدام القوى السياسية للدول الأخرى ذات المصالح الحيوية.
- إقامة علاقات دولية وإقليمية، والانضمام إلى أحلاف، وعقد معاهدات واتفاقيات تسهم في تعزيز الأهداف الوطنية.

٢- البعد الاجتماعي في إطار الأمن الوطني

يتحدد البعد الاجتماعي للأمن من خلال مستوى اندماج الأفراد في المجتمع، ومدى ولائهم وانتمائهم له لذا، يُعتبر تحقيق الاندماج والتكامل الاجتماعي مهمة وطنية أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق، يشمل مفهوم الأمن الاجتماعي مجموعة من العوامل المؤثرة، مثل التوزيع السكاني، ومستوى التعليم، والخدمات الصحية، ومدى توافر الفرص الاقتصادية، وكلها تساهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً وأماناً^(٣). علاوةً على ذلك، تؤثر العوامل الاجتماعية المختلفة، ولا سيما التركيب العرقي والطبقي والديني، على الإمكانيات التنموية والقدرات الدفاعية للدولة، فالمجتمعات المتماسكة التي تتمتع بدرجة عالية من الاندماج الاجتماعي تميل إلى تحقيق تنمية أكثر استدامة، مما يعزز مناعتها أمام التهديدات الأمنية، على النقيض، فإن المجتمعات التي تعاني من انقسامات حادة قد تكون أكثر عرضة للنزاعات الداخلية، مما يضعف

^١ غالب الشابندر، نحو صياغة اسلامية لنظرية الأمن القومي، مجلة حولية المنتدى، العدد الأول، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، النجف، ٢٠٠٨، ص. ١٥٠.

^٢ لخميسي شيبلي، الأمن الدولي بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول الغربية الفترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠٠٨، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص. ٢١.

^٣ خالد حنفي توسع الأمن وثغرات العلاقة بين الدولة والمجتمع اتجاهات نظرية ملحق السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٧، ص. ٣-٤.

- قدرتها على الدفاع عن نفسها ويؤثر سلباً على استقرارها السياسي والاقتصادي^(١). ومن هذا المنطلق فإن البعد الاجتماعي للأمن الوطني يركز على تحقيق عدة أبعاد اجتماعية ومن بينها الآتي^(٢):
- الأمن النفسي: يرتبط بالشعور العام بالأمان لدى الأفراد، وهو عامل حاسم في استقرار المجتمع.
 - الأمن المدني: يتطلب وجود بيئة آمنة تضمن حقوق الأفراد وتعزز سيادة القانون وتوفير الحماية.
 - الأمن الصحي: يُعد أحد الركائز الأساسية للأمن الاجتماعي، حيث تؤثر الصحة العامة على الإنتاجية الاقتصادية، والمشاركة المجتمعية، والاستقرار العام للدولة.

بالتالي، يتحقق الأمن الوطني بترسيخ بيئة اجتماعية مستقرة تكفل حياة كريمة، إذ يعد البعد الاجتماعي أساسياً في تعزيز الاستقرار من خلال وتوفير الخدمات التعليمية والصحية، وتكافؤ الفرص للحد من الفجوات الاجتماعية، كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً في تمكين الأفراد وتعزيز التماسك، فيما تسهم رعاية الفئات الهشة في تقليل التفاوت وتعزيز المواطنة، وبذلك، يمتد الأمن الوطني ليشمل العدالة الاجتماعية والاستقرار بجانب الأبعاد العسكرية^(٣).

٣- البعد الاقتصادي في إطار الأمن الوطني

تُعد القوة الاقتصادية عامل أساسي في تعزيز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً، إذ تُسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي ينعكس إيجاباً على استقرارها الداخلي، كما تلعب دوراً حيوياً في تطوير الصناعات الحربية، مما يُمكن الدولة من تأمين المعدات العسكرية، بالإضافة إلى ذلك، فإن امتلاك دولة لقوة اقتصادية راسخة يُتيح لها القدرة على تمويل احتياجاتها الدفاعية عبر الإنتاج المحلي أو الاستيراد الخارجي، وبذلك تتفاعل القوة الاقتصادية مع القوة العسكرية في علاقة تكاملية، إذ يُعزز كل منهما الآخر مما يؤدي إلى زيادة فعالية الدولة السياسية فكلما ازدادت القوة الاقتصادية، زادت الموارد المتاحة لدعم المؤسسات العسكرية، والعكس صحيح؛ إذ تسهم القوة العسكرية القوية في تأمين الاستثمارات وحماية المصالح الاقتصادية الوطنية، مما يُعزز من موقع الدولة الاستراتيجي^(٤).

وعليه فلا مناص من القول أن الأمن الاقتصادي يعكس قدرة الدولة على إدارة مواردها بكفاءة لتحقيق الاستقرار والنمو من خلال نموذج اقتصادي قوي وسياسات تنظيمية فعالة، حيث يقوم على شراكات متوازنة بين المؤسسات الوطنية والشركات العالمية، مع توظيف التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية، ومن أجل تحقيق أمن اقتصادي مستدام، يجب أن يكون التعاون الاقتصادي استراتيجياً،

^١ منظمة العمل الدولية، تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة، مكتب العمل الدولي، الدورة ٢٩٤، جنيف، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ٥-٢.

^٢ Mariola Baduska and Monika Soltka Debek, Indicators affecting the quality of life of the individual and society, Journal of Proteus of Komandama Castle, Vol. 2023–No. 1, Tokyo, 2023, pp. 15–17.

^٣ محمد فاروق عبد الحميد، المعلومة الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩١، ص ١٠١.

^٤ صلاح حسن احمد، دور الأمن الفكري في تحقيق السلم الاجتماعي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٢٠١٥ - العدد ٤، جامعة كركوك - كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص ٥٠٢-٥٠٥.

متوافقاً مع الأهداف الوطنية طويلة المدى، حيث تمثل التنمية المستدامة الأساس لضمان الاستقرار الداخلي^(١). ومن هذا المنطلق فإن البعد الاقتصادي للأمن الوطني يركز على تحقيق عدة أبعاد رئيسية، منها الآتي^(٢):

- الأمن الغذائي: القدرة على تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان دون الاعتماد على الخارج.
- الأمن المالي: تحقيق الاستقرار المالي من خلال سياسات نقدية ومالية.
- الأمن التجاري: توفير بيئة تجارية تعزز من تدفق الاستثمارات والتجارة الخارجية.
- الأمن الصناعي: تطوير القطاعات الصناعية بما يضمن تعزيز الإنتاج المحلي.

٤- البعد العسكري في إطار الأمن الوطني

يُعدّ البعد العسكري ركناً أساسياً في الأمن الوطني، حيث يحمي الدولة من التهديدات الخارجية، بما فيها خطر الاحتلال، وأي تراجع في القوة العسكرية قد يعرّض الأمن الوطني للمخاطر، ولا يعمل هذا البعد بمعزل عن غيره، إذ يؤثر الأمن الاقتصادي والسياسي في القدرات العسكرية للدولة، فأن تحقيق الأمن الوطني يعتمد على قوة عسكرية فاعلة قادرة على حماية الدولة وضمان استقرارها^(٣). وبذلك، تُعدّ استراتيجيات الردع ركناً أساسياً في البعد العسكري للأمن الوطني، حيث تهدف إلى منع الأعداء من شن هجمات عبر امتلاك قدرات قتالية متقدمة توجّه رسالة حاسمة لأي تهديد محتمل، ويتعزز الردع بامتلاك الدولة لقوة دفاعية وهجومية متطورة تتيح لها حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وبهذا، يسهم البعد العسكري في ترسيخ الاستقرار وحماية سيادة الدولة^(٤).

المحور الثاني: التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني العراقي

يواجه الأمن الوطني العراقي تحديات داخلية تعيق من استقراره الداخلي، وخارجية تتمثل في تقويض الدور الإقليمي له، وسيتم تناول هذه التحديات على النحو الآتي:

أولاً: التحديات الداخلية

يواجه الأمن الوطني العراقي مجموعة من التحديات الداخلية، والتي تؤثر بشكل مباشر على استقراره وسيادته. ويمكن تصنيف هذه التحديات على النحو التالي:

١. التحدي الأمني

^١ عدنان السيد حسين، متطلبات الأمن الثقافي العربي دراسة في الاستراتيجيات والسياسات، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص. ٢٤.

^٢ سالم محمد عبود وسعد عبد الستار طالب، الأمن الوطني بين البطالة والتنمية: دراسة مستقبلية في الواقع العراقي، دار الدكتور للطباعة والتتضيد الالكتروني، بغداد، ٢٠١٣، ص ص. ١١٤-١١٦.

^٣ إنعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - كلية العلوم والاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، ٢٠١٣، ص ص. ٤٣-٤٦.

^٤ عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص. ٢٥-٢٦.

يواجه الأمن الوطني العراقي تحديات معقدة تتجسد في محورين رئيسيين، يتمثل الأول في السيطرة على السلاح خارج إطار الدولة، فيما يتمثل الثاني في التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم "داعش" الإرهابي، يشكل هذان التحديان عقبة أمام تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، وقدرة الدولة على فرض القانون وحماية المواطنين. وهما على النحو التالي:

أ- تحدي حصر السلاح بيد الدولة

يعد ضبط انتشار السلاح والتحكم في نشاط الفاعلين المسلحين غير الحكوميين أحد أبرز التحديات التي تواجه الحكومة العراقية، فالعراق يعاني من وجود تشكيلات مسلحة متعددة، بعضها يعمل ضمن إطار الدولة، مثل قوات الحشد الشعبي التي تأسست بعد فتوى الجهاد للمرجع الأعلى السيد علي السيستاني في عام ٢٠١٤، والتي تم تقنين وضعها بموجب القانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٦، ومع ذلك، فإن وجود فصائل مسلحة ذات ولاءات مختلفة يمثل تحدياً أمام تعزيز سلطة الدولة، لا سيما مع التنافس بين هذه الجماعات وغياب سيطرة مركزية موحدة عليها^(١). علاوة على ذلك، فإن إقليم كردستان العراق يمتلك قواته الأمنية الخاصة، المعروفة باسم "البشمركة"، والتي تُشرف عليها وزارة البشمركة التابعة لحكومة الإقليم، إلا أن انقسام هذه القوات بين الحزبين الرئيسيين في كردستان، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، يؤدي إلى تباين في الولاءات، مما يعرقل تحقيق تكامل أمني شامل تحت مظلة الدولة العراقية، إن هذا التحدي لا يعكس فقط صعوبة فرض سلطة الحكومة المركزية على كافة أنحاء البلاد، ولكنه أيضاً يثير إشكاليات قانونية ودستورية تتعلق بوحدة القرار الأمني في الدولة^(٢).

ب- التهديد المستمر لتنظيم "داعش" الإرهابي

رغم إعلان الانتصار العسكري على تنظيم "داعش" في العراق عام ٢٠١٧، لا يزال التنظيم يشكل تهديد أمني كبير من خلال خلاياه النائمة التي تنشط في مناطق متعددة، مستغلة التضاريس الصعبة والفراغات الأمنية، وقد شهدت الفترة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ تصاعد ملحوظ في عدد الهجمات الإرهابية، إذ ارتفع عدد العمليات المنفذة من ٢٩٢ هجمة في الربع الأول من عام ٢٠١٩ إلى ٥٦٦ هجمة في الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٠، بنسبة زيادة بلغت ٩٤%^(٣). وبذلك فإن قدرة التنظيم على إعادة تنظيم صفوفه وإنشاء معازل جديدة في المناطق الوعرة تشكل تحدياً مستمراً أمام القوات الأمنية، التي تواجه صعوبات في تنفيذ عمليات استباقية فعالة بسبب نقص القدرات الاستخبارية والتقنية، علاوة على ذلك، فإن الهجمات المتكررة على البنى التحتية، مثل استهداف أبراج نقل الطاقة وتفجير المنشآت الحيوية، تعكس تطور استراتيجيات التنظيم وتكيفه مع الظروف الأمنية^(٤). ووفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة في فبراير ٢٠٢١، لا يزال تنظيم "داعش" يحتفظ بما يقارب عشرة آلاف مقاتل نشط في العراق وسوريا، ويواصل شن عمليات إرهابية على جانبي الحدود، مما يستدعي تكثيف الجهود الأمنية لتعزيز قدرات القوات العراقية

^١ عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والأمن في العراق تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش ايبيرت، عمان، ٢٠٢٠، ص. ١١.

^٢ بلال وهاب، فرصة جديدة في صناعة الملوك لأكراد العراق، مجلة إدارة الصراع، المجلد ١- العدد ٢، مركز غداً لأدارة الصراع، بغداد، ٢٠٢٢، ص. ٣٥-٣٨.

^٣ بن كونوبال ناتاشا ولاندر كيمبرلي جاكسون، التغلب على تنظيم الدولة الإسلامية اختيار استراتيجية جديدة للعراق وسوريا، مؤسسة راند RAND كاليفورنيا، ٢٠١٧، ص. ١٢-١٤.

^٤ سيث جونز وآخرون، دحر تنظيم الدولة الإسلامية، مؤسسة راند RAND، كاليفورنيا، ٢٠١٧، ص. ٨٢-٨٦.

على مواجهة التهديدات المستمرة^(١). بالتالي، يشكل استمرار الجماعات المسلحة وعودة نشاط "داعش" تهديداً مباشراً لاستقرار العراق، حيث يؤديان إلى تقويض سيادة القانون، وتعميق الانقسامات، وإضعاف قدرة الحكومة على فرض الأمن، كما تسهم هذه التحديات في زعزعة الاستقرار الداخلي، مما يضعف ثقة المواطنين بالدولة، وللتصدي لها، يجب تبني استراتيجية أمنية تشمل تعزيز سلطة الدولة على جميع التشكيلات المسلحة، ودمجها ضمن المؤسسة العسكرية وفق معايير قانونية، فإن تحقيق الأمن مرهون بقدرة الحكومة على فرض السيادة^(٢).

٢. التحدي السياسي

تواجه الحكومة العراقية الجديدة تحديات سياسية جوهرية تؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطني، إذ تتمثل إحدى العقبات الرئيسية في مدى قدرتها على إحداث تغيير حقيقي في النظام السياسي القائم، فبينما تسعى بعض القوى السياسية للحفاظ على الوضع الراهن، تظهر رؤى متعارضة قد تؤدي إلى توترات وصراعات تؤثر سلباً على استقرار الدولة وأمنها الوطني^(٣). إن أحد أبرز التحديات هو نظام المحاصصة السياسية، حيث تم تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق من خلال تقاسم المناصب الحكومية وفقاً للانتماءات الطائفية والعرقية بدلاً من الأسس الانتخابية والكفاءة، وقد أدى ذلك إلى إضعاف مؤسسات الدولة، إذ انعكس هذا النموذج على جميع مؤسسات الدولة، مما ساهم في تفاقم الانقسامات المجتمعية، وخلق بيئة سياسية غير مستقرة تؤثر على الأمن الداخلي، إذ تعزز المحاصصة الولاءات الطائفية بدلاً من تعزيز الهوية الوطنية^(٤). أما التحدي الثاني، فيتمثل في تعطيل صنع القرار نتيجة اعتماد مبدأ التوافق والتراضي، مما يعرقل تمرير القوانين المهمة، لا سيما تلك التي تمس الأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي، ومن الأمثلة على ذلك تأخر إقرار قانون الموازنة في عام ٢٠٠٨ بسبب الخلافات بين الكتل السياسية، إضافة إلى تعثر تمرير قوانين أخرى مثل قانون العفو العام وقانون انتخابات مجالس المحافظات، هذه العرقلة التشريعية تؤدي إلى شلل مؤسسات الدولة، مما يضعف قدرتها على التعامل مع التهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية، ويفتح المجال أمام القوى غير الرسمية، مثل الجماعات المسلحة، لملء الفراغ السياسي^(٥). بينما التحدي الثالث فيتمثل في غياب المعارضة البرلمانية الفاعلة، والتي تعد أحد أهم الأدوات الرقابية في الأنظمة الديمقراطية، ففي العراق، تشارك معظم الكتل البرلمانية في الحكومة، مما يؤدي إلى غياب الدور الرقابي الفاعل، حيث يخشى النواب من انتقام القوى السياسية الأخرى إذا

^١ باتريك جونستون وآخرون، أسس تنظيم الدولة الإسلامية: الإدارة والمال والإرهاب في العراق من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، مؤسسة راند RAND، كاليفورنيا ٢٠١٦، ص ص ١٢-١٨.

^٢ هشام الهاشمي، تنظيم داعش في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، مركز صنع السياسات في إسطنبول، ورقة تحليل السياسات، ٣٠ ابريل ٢٠٢٠، ص ص ١٤-١٥.

^٣ فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم و الإرادة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الامام الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٨، ص ص ١١١-١١٢.

^٤ شذى فائق جميل، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسية قسم العلوم السياسية، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ٢٠١٠، ص ص ٥٥.

^٥ ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، العراق: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، د.ت، ص ص ٧-١٠.

مارسوا دورهم الرقابي بشكل مستقل، هذا الفراغ الرقابي يؤدي إلى تفشي الفساد وسوء الإدارة، مما يؤثر سلباً على الأمن الوطني من خلال تقويض ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، وزيادة معدلات الاحتجاجات الشعبية، وخلق بيئة حاضنة للاضطرابات^(١). أما التحدي الرابع، فهو إشكالية الهوية الوطنية، حيث أدى اعتماد الديمقراطية التوافقية إلى تعزيز الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، فبدلاً من أن تكون المواطنة هي الأساس في بناء الدولة الحديثة، أصبح الولاء للطائفة أو القومية هو المحدد الرئيسي للانتماء السياسي، فقد أدى تصاعد التوترات الطائفية والعرقية إلى إضعاف التماسك المجتمعي وزيادة مخاطر النزاعات الداخلية، مما جعل العراق أكثر عرضة للتدخلات والانقسامات، وعليه فإن استمرار هذه التحديات دون حلول جذرية يهدد الاستقرار السياسي والأمني، مما يتطلب إصلاحات تعزز الهوية الوطنية، وتقوي المؤسسات الديمقراطية^(٢).

٣. تحدي الفساد

يُعد الفساد أحد أخطر التحديات التي تهدد الأمن الوطني العراقي، إذ يؤدي استغلال الأفراد أو الأحزاب للسلطة لتحقيق مكاسب سياسية إلى تقويض أسس الدولة، مثل تزوير الانتخابات لضمان بقاء النخب الحاكمة، أو تفضيل الأفراد بناءً على انتماءاتهم السياسية في التعيينات الحكومية، دون مراعاة مبدأ الكفاءة والاستحقاق^(٣). وتتفاقم هذه المشكلة عندما يصبح الفساد جزءاً من المنظومة السياسية، مما يؤدي إلى انتهاك القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات، ويفقد النظام شرعيته أمام المواطنين، وبالرغم من الاختلافات بين النظم الديمقراطية التي تعزز المشاركة السياسية، والأنظمة الشمولية التي تركز السلطة بيد قلة حاكمة، إلا أن انتشار الفساد في كلا النظامين يعود إلى غياب المساءلة الفعالة، ما يؤدي إلى تآكل شرعية الدولة^(٤).

وفي العراق، يُعد غياب الأطر التشريعية الكافية لتنظيم عمل الأحزاب السياسية، وعدم توفر إحصائيات دقيقة للنمو السكاني، من العوامل التي تؤثر سلباً على التمثيل السياسي المتوازن، مما ينعكس على الأمن الوطني، كما أن العلاقة الوثيقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تؤدي إلى التواطؤ بين بعض النواب والمسؤولين الفاسدين، مما يُضعف الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة. هذا الوضع يساهم في خلل جوهري في النظام الدستوري، ويؤدي إلى تراجع الاستقرار السياسي، الأمر الذي يجعل العراق أكثر عرضة للتدخلات الخارجية، نتيجة لضعف القرارات السياسية وغياب الرؤية الاستراتيجية الفعالة في إدارة شؤون الدولة^(٥). وعليه، فإن تحول الفساد في العراق من ظاهرة إلى ثقافة مجتمعية، ترسخت بفعل ممارسات القوى السياسية، يمثل تهديد وجودي للأمن الوطني، فرغم القوانين والعقوبات التي سُنت لمكافحته، وتشكيل الهيئات المعنية بذلك، إلا أن الفساد أصبح متجذراً في مؤسسات الدولة، مما أدى إلى شل عملية التنمية، واستنزاف الموارد الاقتصادية، هذا الوضع يضع الحكومة أمام تحدٍ كبير يتمثل في التصدي للفساد الذي تحميه بعض القوى، خاصة في ظل نظام المحاصصة الذي يجعل من الصعب محاسبة

^١ Olivier Nye, *Fragile and Failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids*, International Political Science Review, Vol. 1, No. 33, Washington, 2013, p. 328.

^٢ جميل هلال، لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية: عوامل الاستقطاب، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٨٠-١٩٠.

^٣ نعم تشومسكي، الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٥٤.

^٤ منظمة الأمم المتحدة، مستويات الفساد والفقر في العراق، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٩.

^٥ انمار عبد الوهاب، وسائل مكافحة جرائم الفساد في العراق، مجلة الشرائع، المجلد ٥- العدد ٢، بغداد، ٢٠٢٥، ص ١٩٥-١٩٦.

المسؤولين الفاسدين المحسوبين على جهات نافذة في السلطة^(١). علاوة على ذلك، فإن حماية بعض القوى السياسية للفاسدين أسهمت في ترسيخ شبكة فساد مترابطة داخل مؤسسات الدولة، مما صعب من مكافحته وأضعف ثقة المواطنين بالحكومة، ووفقاً لتقارير الشفافية الدولية، احتل العراق المرتبة ١٥٧ عالمياً في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١، ما يؤكد خطورة هذه الظاهرة على استقرار الدولة وسيادة القانون^(٢).

٤. التحدي الاقتصادي

تعد هوية النظام الاقتصادي مدخل رئيسي لاستقرار الاقتصاد وإنتاج رؤية مستقبلية واضحة. وبعد عام ٢٠٠٣، مر الاقتصاد العراقي بتحويلات جوهرية أدت إلى تصنيفه كالاقتصاد ريعي ليبرالي يواجه تحديات كبيرة، فعلى الرغم من امتلاك العراق لموارد مادية وبشرية غنية، إلا أن اقتصاده تعرض لأزمات وصدمات متكررة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ما أدى إلى ضعف قدرته على مواجهتها، وقد ساهم الاعتماد شبه الكامل على النفط في تمويل النفقات العامة للدولة في تكريس أحادية الاقتصاد العراقي، مما أثر سلباً على القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة، التي شهدت تراجعاً مستمراً نتيجة الإهمال وانخفاض الاستثمارات^(٣). كما إن العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية تخلق إشكالية بنيوية تؤثر على استقرار الدولة وقدرتها على الحكم، فالاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية أدى إلى تراجع دور القاعدة الإنتاجية المحلية في تحقيق الدخل، مما زاد من هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط العالمية^(٤). بالإضافة إلى ذلك، فإن توزيع الإيرادات النفطية بآليات غير متوازنة ساهم في نشوء اقتصاد ريعي داخلي، حيث عززت الامتيازات والاحتكارات التجارية المرتبطة بالسلطة من تركيز الثروة في أيدي فئات محدودة، مما أضعف التنمية الاقتصادية المتوازنة وزاد من التفاوت الاجتماعي، وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار الداخلي^(٥). وفي السياق ذاته، فإن التوزيع القطاعي غير المتوازن للاستثمارات الحكومية يمثل تحدياً جوهرياً للأمن الوطني العراقي، إذ أن الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها الحكومات بعد عام ٢٠٠٣ ركزت بشكل كبير على معالجة الأبعاد الاجتماعية، مثل الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية، أكثر من تركيزها على تحفيز الاقتصاد الإنتاجي، وقد أدى ذلك إلى استمرار حلقة الفقر وعدم القدرة على كسرها من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية المستدامة، كما أن ضعف البنية التحتية وتدهور بيئة الأعمال كانا من العوامل التي أعاققت نمو القطاع الخاص، ما أدى إلى ضعف التنوع الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الإنفاق الحكومي^(٦). ومن الناحية الأمنية، فإن التحديات الاقتصادية تنعكس مباشرة على استقرار الدولة، حيث يؤدي غياب التنمية الاقتصادية المتوازنة

^١ حيدر علي الجشمي، الفساد والنزاهة في العراق، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص ٥٣.

^٢ فاديا قاسم، الفساد ابرز الجرائم الأثار والمعالجة، منشورات الحلبي، ٢٠١٣، ص ص. ٢٣٣-٢٣٤.

^٣ شيماء رشيد، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٥، ص. ١٧٨.

^٤ عباس لفته كنيهر وشيماء خطاب عبيد، تحليل واقع الصناعات التحويلية في العراق وافاقها المستقبلية مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠١٥- العدد ١٩، جامعة واسط كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٥، ص. ٢٦.

^٥ رحمن حسن علي وبيداء جواد كاظم، دور القطاع الزراعي في تنوع مصادر الدخل القومي للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٨، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠١٦- العدد ٢١، جامعة واسط كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦، ص. ٤٥.

^٦ كريم سالم حسين وقاسم جبار خلف، تنمية القطاع السياحي في العراق، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨- العدد ١، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٤، ص. ٨٣.

إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية، مثل البطالة والفقر، مما يزيد من احتمالات الاضطرابات الداخلية وانتشار الجريمة، كما أن فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الطاقة وتحسين الخدمات مثل الطرق والمياه، أدى إلى تصاعد الاستياء الشعبي، وهو ما شكل بيئة خصبة لعدم الاستقرار السياسي والأمني^(١). علاوة على ذلك، إن غياب الإصلاحات القانونية والتشريعية التي تسهم في تفعيل القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل جعل العراق أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية، مما أضعف قدرة الدولة على التعامل مع الأزمات الاقتصادية وبالتالي، فإن تحقيق الأمن الوطني العراقي يتطلب معالجة جذرية للاختلالات الاقتصادية، من خلال تبني سياسات تنموية تركز على تنويع الاقتصاد، وتحفيز القطاع الخاص، وتعزيز البنية التحتية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على المدى الطويل^(٢).

ثانياً: التحديات الخارجية

يواجه الأمن الوطني العراقي مجموعة من التحديات الخارجية، والتي تؤثر بشكل مباشر على استقراره وسيادته. ويمكن تصنيف هذه التحديات على النحو التالي:

١. الانقسامات الطائفية والإقليمية

يواجه الأمن الوطني العراقي تحديات معقدة ناتجة عن التفاعلات الطائفية والإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، فقد أصبحت القرارات السياسية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، تُبنى على افتراضات تفترض أن الانقسام الطائفي في المنطقة ثابت وغير قابل للحل، مما أدى إلى تبني سياسات تُعزز هذا الانقسام بدلاً من معالجته، وفي هذا السياق، لم تكتفِ القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بالسماح لدول المنطقة بإعادة تشكيل خرائطها السياسية وفقاً لهذه الانقسامات، بل ساهمت في تعميقها من خلال دعم كيانات سياسية تتوافق مع هذه التوجهات الطائفية بما يخدم مصالحها^(٣). إذ يمثل العراق ساحة رئيسية لهذا الصراع، نظراً لموقعه الجغرافي في قلب الشرق الأوسط، حيث يتأثر بشكل مباشر بالمنافسة الإقليمية بين القوى الفاعلة، لا سيما المملكة العربية السعودية وإيران، إضافة إلى تركيا التي زادت من تدخلاتها مؤخراً، وقد أدى هذا التنافس إلى استقطاب أطراف داخل العراق وفقاً لولائها الطائفية والسياسية، مما جعل الانقسامات الداخلية مصدراً للتوتر في السياسة الخارجية العراقية، ومع أن الطائفية ليست ظاهرة جديدة في العراق، فإنها تحولت إلى أداة سياسية استُخدمت لتعزيز النفوذ الإقليمي لقوى خارجية، مما أدى إلى تعقيد المشهد الأمني وزيادة هشاشة الدولة أمام التدخلات الخارجية^(٤). وبعد ٢٠٠٣، تصاعد الانتماء الطائفي في العراق، متأثراً بالنزاعات الإقليمية في سوريا ولبنان وإيران وغيرها، مما أدى إلى تضارب المواقف السياسية، كما زجت الأحزاب والمؤسسات الدينية في الصراعات الإقليمية، مما أثر سلباً على العلاقات الخارجية وعزز سياسات

^١ ثامر محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٤، ص.٧٥.

^٢ نزار نياز و خالد روكان، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٢-١٦، المجلد ٦، جامعة الانبار كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٤، ص.٢٢-٢٣.

^٣ Heather M. Robinson, et al., Sectarianism in the Middle East: Implications for the United States, Rand Corporation for Research and Policy Studies, California, 2018, pp.10-11.

^٤ Aaron Rees, Middle East Security Report: Sectarian and Regional Conflict in the Middle East, Institute for the Study of War, 2019, Washington, p.11.

الطائفية الداخلية، ما فرض عزلة سياسية على العراق حتى بدأت العلاقات العربية بالانفتاح قبل ٢٠٢٠^(١). وعليه فقد أسهمت الديناميكيات الطائفية في إضعاف الأمن الداخلي والمسار السياسي للعراق، مما زاد التوترات العرقية والطائفية، ومنذ ٢٠٠٣، أدى اعتماد المحاصصة إلى صعوبة تحقيق توافق وطني شامل، مما عرقل الاستقرار، ويبقى الأمن الوطني مرهوناً بقدرة الدولة على تجاوز الانقسامات، وتعزيز الهوية الوطنية كأساس لاستراتيجية شاملة لمواجهة التدخلات الخارجية^(٢).

٢. تحدي المياه

يواجه الأمن الوطني العراقي تحديات متزايدة نتيجة السياسات المائية لدول الجوار، لا سيما تركيا، التي تعتمد نهجاً استراتيجياً في إدارة مواردها المائية، إذ يُعد توفر المياه عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية البشرية في العراق، إلا أن تركيا، التي تمتلك موارد مائية سنوية تُقدَّر بنحو ٢٠٦ مليارات متر مكعب، تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط من خلال بناء السدود والخزانات التي تؤثر بشكل مباشر على تدفق مياه نهري دجلة والفرات إلى العراق، أدى ذلك إلى انخفاض كبير في مناسيب المياه، مما أثر سلباً على الأمن الغذائي والبيئي، وزاد من ظواهر التصحر وانحسار المسطحات المائية، مهدداً استقرار الدولة^(٣). إذ تمثل سياسة تركيا في إدارة المياه عاملاً استراتيجياً لتعزيز مكانتها الإقليمية، حيث تستخدم المياه كأداة نفوذ سياسي في علاقاتها مع العراق وسوريا، متجاوزة بذلك الاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق الدول المتشاطئة، وقد ظهرت آثار هذه السياسة بوضوح منذ عام ١٩٧٤، مع بناء خزان كيبان التركي وبحيرة الأسد السورية، مما تسبب في جفاف نهر الفرات في العراق. كما أدى مشروع "GAP" التركي إلى تدهور الأراضي الزراعية العراقية بسبب ارتفاع ملوحة التربة وتلوث المياه، بينما يُنذر سد "إيسو" بتفاحم التصحر وفقدان مساحات زراعية شاسعة^(٤). ومن أجل مواجهة هذه التحديات، تبني العراق موقفاً قانونياً يستند إلى مبدأ اعتبار دجلة والفرات نهريْن دوليين، مطالباً بعقد اتفاق ثلاثي مع تركيا وسوريا لضمان التوزيع العادل للمياه، والالتزام بالقوانين الدولية المتعلقة بحماية البيئة المائية ومنع التلوث، كما يرفض العراق الإجراءات التركية الأحادية في بناء السدود والمشاريع الإروائية التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي^(٥). ورغم الجهود الدبلوماسية المستمرة، تبقى قضية المياه مصدراً للتوتر بين العراق وتركيا، خصوصاً مع تزايد تأثيرات التغير المناخي وانخفاض معدلات هطول الأمطار. ويؤدي استمرار هذه الأزمة إلى تهديد الأمن المجتمعي العراقي من خلال التأثير السلبي على قطاع الزراعة، وزيادة معدلات البطالة، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مما يُضعف قدرة

^١ سعد عبيد السعدي ومها عبد الكريم وزينل، التحديات الأمنية وانعكاسها على السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٣ - العدد خاص، جامعة الأنبار كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٣، ص. ٢٧٧.

^٢ Adel Bakwan, The Unified State in Iraq: Protecting Nation-Building from General Disaster, Mediterranean Encounters Journal, Volume 116 - Issue 1, Marrakech, 2021, pp.53-62.

^٣ محمد حسين محيسن المنصوري، المعوقات الجغرافية التي تواجه الموارد المائية وسبل التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية التربية، المجلد ١ - العدد ٥٤، جامعة واسط كلية التربية، ٢٠٢٤، ص. ٢٧٨.

^٤ أحمد جاسم إبراهيم الشمري، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي سوريا - العراق، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد ١٠ - العدد ٢، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، بابل، ٢٠٢٠، ص. ٤٧.

^٥ سليم كاطع علي، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات دولية، المجلد ٢٠٢٤ - العدد ٦٩، جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠٢٤، ص. ١٢١-١٢٢.

الدولة على مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية. وعليه، فإن إيجاد حلول مستدامة من خلال التعاون الإقليمي واتفاقيات واضحة أصبح ضرورة ملحة للحفاظ على استقرار العراق وأمنه المائي^(١).

٣. التحديات الإقليمية

يواجه الأمن الوطني العراقي ضغوطاً متزايدة من دول الجوار، لا سيما تركيا وإيران، اللتين تسعى إلى توسيع نفوذهما داخل العراق، مما يؤثر بشكل مباشر على استقلالية القرار السياسي ويعزز حالة عدم الاستقرار الداخلي ويعرقل تنفيذ السياسات الوطنية.

أ- التحدي التركي

تولي تركيا أهمية استراتيجية للعراق ضمن سياستها الخارجية، حيث تستخدم أدوات متعددة لتعزيز نفوذها، منها دعم القوى السنية في المشهد السياسي العراقي، واستغلال التوترات الطائفية لضمان استمرار تأثيرها^(٢). كما تعتمد على نفوذها الاقتصادي المتنامي للحفاظ على موقعها في العراق، ما يجعل علاقتها ببغداد محكومة بالمصالح السياسية والاقتصادية المتغيرة. يتجلى هذا النفوذ أيضاً من خلال التدخل العسكري والدبلوماسي، ما يجعل السياسة العراقية مقيدة بضرورة الاستجابة للمحددات التركية، وهو ما يشكل تحدياً مستمراً لسيادة واستقلال العراق^(٣).

ب- التحدي الإيراني

تتبنى إيران سياسة توسعية في المنطقة، مستفيدة من الفراغ الذي خلفه سقوط النظام العراقي السابق عام ٢٠٠٣، وقد مكّنها هذا الوضع من التدخل بعمق في الشؤون السياسية والأمنية العراقية، حيث استخدمت أدوات عدة لتعزيز نفوذها، مثل التأثير العقائدي عبر الفواعل الموالية لها، وتقديم الدعم المالي، واللعب دور الوسيط في النزاعات السياسية، إضافة إلى سيطرتها على الإعلام والدعاية لتعزيز نفوذها الشعبي^(٤). كما أن التعاون الاقتصادي المتزايد، الذي تجاوزت قيمته ٥٠ مليار دولار بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، منح إيران مساحة أوسع للتأثير، خاصة في ظل العقوبات المفروضة عليها^(٥). وبذلك، أصبحت إيران عاملاً رئيسياً في توجيه السياسة العراقية، من خلال دعم الفواعل القريبة منها والتأثير في تشكيل الحكومات، مما أسهم في تعزيز هيمنتها الإقليمية على حساب الاستقرار الوطني العراقي بالتالي، يؤدي استمرار هذه الضغوط الإقليمية إلى تحديات معقدة تواجه الأمن الوطني

^١ كمال عبد كشمير، أزمة المياه وأثرها في الأمن الاقتصادي العراقي: دراسة في الجيوبولتيك، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢٠، ص.ص. ١٥٠-١٥١.

^٢ خالد الفاضي، التغيير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ٢٠١٠-٢٠٠٢، دار الخليج الصحافة والنشر، عمان، ٢٠٢٠، ص.ص. ١٤٢-١٤٣.

^٣ طالب حسين حافظ، العوامل الخارجية التغيير في المنطقة العربية وانعكاساته، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٢٠١٣ - العدد ٥٨، جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠١٣، ص.ص. ٢٤٢.

^٤ دينا كمال مراد، النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لها، المجلة العلمية لكلية التجارة اسيوط، المجلد ٤٠ - العدد ٦٩، جامعة أسيوط / كلية التجارة، أسيوط، ٢٠٢٠، ص.ص. ٨٨-٨٩.

^٥ سليم كاطع علي، تحديات و آليات تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤، مجلة حمورابي للدراسات الاستراتيجية، المجلد ٩ - العدد ٣٩، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢١، ص.ص. ١١٤.

العراقي، حيث تضعف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات سيادية مستقلة، وتؤثر على استقرارها السياسي والاجتماعي. كما تسهم هذه التدخلات في تعميق الانقسامات الداخلية، مما يهدد الأمن المجتمعي، ويجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية^(١).

٤. تدخلات القوى الدولية

تعد منطقة الشرق الأوسط وخاصة العراق، محور استراتيجي في التنافس الدولي بسبب موقعها الجغرافي ومواردها الغنية، مما أدى إلى صراع بين القوى الدولية، خاصةً أمريكا وإسرائيل، لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، ما أثر بشكل مباشر على الأمن الوطني العراقي.

أ- التدخل الأمريكي وأثره على الأمن الوطني العراقي

تدخلت الولايات المتحدة في العراق عام ٢٠٠٣ بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية، إلا أن الأهداف الحقيقية تمثلت في السيطرة على الموارد النفطية ومنع العراق من لعب دور إقليمي فاعل، وقد أدى التدخل العسكري إلى انهيار الدولة العراقية، وتفكيك مؤسساتها، وتصاعد النزاعات الطائفية والإرهابية، مما أضعف الأمن الوطني العراقي. كما استخدمت الولايات المتحدة دعم الأجنحة الموالية لها كأداة للضغط السياسي، مما أضعف السيادة العراقية وفرض قيوداً على قراراته الخارجية^(٢). على المستوى الداخلي، أدى التدخل الأمريكي إلى تفاقم العنف المسلح، حيث استخدم كذريعة لظهور الجماعات المتطرفة، ما أرق الأجهزة الأمنية العراقية وأضعف قدرتها على حفظ الاستقرار، أما على المستوى الإقليمي، فقد أدى التواجد الأمريكي إلى تصاعد التوترات مع الدول المجاورة، مثل إيران وتركيا، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني العراقي^(٣).

ب- التدخل الإسرائيلي وانعكاساته على العراق

على الرغم من عدم التدخل العسكري المباشر، لعبت إسرائيل دوراً غير مباشر في إضعاف العراق من خلال دعم السياسات الأمريكية التي استهدفت تفكيك بنيته السياسية والعسكرية، حيث تمثلت أبرز الأهداف الإسرائيلية في تقويض القدرات العسكرية العراقية لمنع أي تهديد مستقبلي، وترسيخ نظام سياسي هش قائم على الطائفية والمحاصصة لإضعاف الوحدة الوطنية، وسعيًا لتحويل العراق إلى ساحة صراع دولي، مما أضعف سيادته وزاد من حالة عدم الاستقرار، بالإضافة إلى ذلك، عملت على التغلغل داخل مؤسسات الدولة عبر واجهات اقتصادية لجمع المعلومات وتهجير الكفاءات، مع الترويج للتطبيع من خلال وسائل الإعلام والقوة الناعمة، خاصة عبر منصات التواصل الاجتماعي^(٤). أثرت هذه السياسات على الأمن الوطني العراقي بشكل مباشر، إذ أسهمت في إضعاف التماسك الاجتماعي، وتعزيز النزعات الانفصالية، وإشغال العراق بأزماته الداخلية، مما قلل من

^١ عبد العزيز الظاهر، النفوذ الإيراني في العراق، مجلة البيان الرقمية، المجلد ٢٠١٧ - العدد ٣٦٤، شركة البيان للإعلام، الرياض، ٢٠١٧، ص ١٢٣-١٢٤.

^٢ دينا فتحي جمعة عبد العظيم، طبيعة التدخل في العراق، تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب سوريا، العراق، ليبيا، اليمن أنموذج، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٠، ص ١٧٧.

^٣ سجي عادل إبراهيم وحازم صباح أحمد، معوقات النظام البرلماني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٤ - العدد ٣٠، جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية، تكريت، ٢٠٢٢، ص ٣٩١-٣٩٢.

^٤ حاتم كريم الفلاح، أثر الغزو الأمريكي في التغلغل الصهيوني في العراق، ورقة بحثية، مركز الأمة للدراسات والتطوير، نشرت بتاريخ ٢٨ يوليو، ٢٠٢٢ تم الاسترجاع بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٤ من: <https://alummacenter.com/?p=3399>

دوره الإقليمي، لا سيما في القضايا العربية المصرية كالقضية الفلسطينية^(١). كما أدى التدخل الدولي إلى تفكيك مؤسسات الدولة، مما خلق فراغاً أمنياً سهّل انتشار الجماعات المسلحة، إلى جانب إضعاف دور الأجهزة الأمنية، وجعل البلاد أكثر عرضة للتهديدات، مما فاقم التحديات الأمنية والسياسية^(٢).

الخاتمة

يتجلى الأمن الوطني العراقي كإطار حيويّ لضمان الاستقرار الاستراتيجي والتنمية المستدامة، حيث تتداخل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في سياق ديناميكيّ يتطلب استجاباتٍ تكامليةً تُوازن بين متطلبات السيادة الوطنية ومتغيرات البيئة الإقليمية والدولية، وقد بيّنت الدراسة أن تحقيق أمنٍ وطنيٍّ مستدامٍ لا يقتصر على الأدوات التقليدية فحسب، بل يستلزم تبني مقاربةٍ شاملةٍ تُدمج بين الأمن العسكري والأمن الإنساني، وتُعزّز الحوكمة الرشيدة، والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا المتقدمة لمواجهة المخاطر المُستجدة، كما أن معالجة تحديات الأمن الوطني العراقي تتطلب إصلاحاً مؤسسياً عميقاً يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في المؤسسات الأمنية، إضافةً إلى بناء شراكةٍ وثيقةٍ بين الدولة والمجتمع من خلال سياساتٍ تنمويةٍ تُرسخ الاستقرار الاقتصادي وتحدّ من الهشاشة المجتمعية، فبدون مقاربةٍ تُراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمن، تبقى الجهود الأمنية التقليدية غير كافيةٍ لمواجهة التهديدات المركّبة والمتغيّرة. وفي ضوء ما تقدّم، فإن إعادة تعريف الأمن الوطني العراقي وفق رؤيةٍ ديناميكيةٍ تستند إلى التكيّف الاستراتيجي والتكامل المؤسسي سيكون مفتاحاً لبناء مستقبلٍ مستقرٍ وقادرٍ على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، إن تحقيق هذا الهدف يتطلب إرادةً سياسيةً جادةً، وإصلاحاتٍ جوهريّةً في بنية الدولة، إضافةً إلى تعزيز المرونة الأمنية والقدرة على التكيف مع التحولات المتسارعة، بما يضمن صون السيادة الوطنية وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، ويُحصّن الدولة ضد مصادر التهديد المتعدّدة.

• الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

١. الهشاشة السياسية: أسهم عدم الاستقرار السياسي في تقويض دور الأمن الوطني عن توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية، مما عزز من غياب التوافق بين المكونات العراقية وأضفى إلى تفاقم الأزمات السياسية.
٢. التحديات الاقتصادية وأبعدها الأمنية: شكل الفقر، البطالة، ونفشي الفساد في العراق تحديات اقتصادية لها تأثيرات سلبية على الأمن، إذ تسهم في زيادة التطرف والجريمة، مما يعرض الاستقرار الاجتماعي للخطر وهذه العوامل تُعتبر عوامل دافعة تهدد الأمن القومي من خلال زيادة التهديدات الأمنية غير التقليدية.

^١ ضفاف كامل كاظم، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، المجلد ٢٠١٩، العدد ٥٧، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩، ص.٤٤٧.

^٢ جاسم يونس الحريري، الحرب الثقافية الإسرائيلية على العراق: وسائل التواصل الاجتماعي بعد عام ٢٠١٨، مركز دراسات الوحدة العربية، مقال نشر بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٢٤ تم الاسترجاع بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٤ من: <https://tinyurl.com/yt38sref>

٣. التشرذم الاجتماعي والهويات الفرعية: أدى التهميش الاجتماعي لبعض المكونات وانتشار الخطاب الطائفي إلى ضعف الانتماء الوطني، مما عزز من إمكانية اختراق الأمن الداخلي من قبل جماعات مسلحة أو تدخلات خارجية، إذ تُسهم هذه العوامل في تدهور الوحدة الوطنية، مما يجعل من الصعب مواجهة التهديدات الأمنية بفعالية.
٤. ضعف البنى الأمنية التقليدية: تعتمد المؤسسات الأمنية العراقية على منهجيات تقليدية في مواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة، مثل الإرهاب الإلكتروني والتنظيمات المتطرفة، مما يقلل من فاعليتها في مواجهة هذه التهديدات الحديثة والمعقدة.
٥. التدخلات الخارجية: عُد العراق ساحة للصراعات الإقليمية والدولية نتيجة لتشابك مصالح القوى الكبرى في المنطقة، هذه التدخلات تزيد من تعقيد الأزمات الداخلية وتعرقل جهود بناء أمن وطني مستقل.

• الاقتراحات

توصلت الدراسة إلى بعض المقترحات التي تعزز فاعلية الأمن الوطني. وهي على النحو الآتي:

١. من الضروري إجراء إصلاحات دستورية وقانونية لضمان مشاركة جميع المكونات الاجتماعية في صنع القرار، مع التركيز على مكافحة الفساد في المؤسسات الأمنية والخدمية.
٢. ينبغي دمج الأبعاد الإنسانية مع الأبعاد العسكرية في استراتيجيات الأمن الوطني، بما في ذلك تحسين التعليم والتنمية، كما يجب اعتماد تقنيات حديثة في مكافحة الإرهاب، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، لتعزيز فاعلية الأجهزة الأمنية.
٣. من الضروري إطلاق حملات توعية إعلامية وتعليمية لتعزيز الهوية الوطنية الجامعة على حساب الهويات الفرعية، مما يسهم في تعزيز الانتماء الوطني ويحد من تفشي النزعات الطائفية، كما ينبغي دعم الحوار بين المكونات العرقية لاحتواء النزاعات الداخلية وتعزيز التسامح.
٤. يجب تحديث الأجهزة الأمنية العراقية وتزويدها بتقنيات متطورة وبرامج تدريبية متخصصة لمواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة مثل الهجمات الإلكترونية، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء هيئة أمنية وطنية مستقلة تعمل على التنسيق بين جميع الجهات الأمنية وتخضعها للمساءلة.
٥. ينبغي تبني سياسة خارجية تهدف إلى تقليل التدخلات الإقليمية من خلال تعزيز العلاقات وبناء التحالفات مع دول الجوار والدول الدولية على أساس المصالح المتبادلة، ما يساهم في تعزيز الأمن الوطني وتعميق التعاون الدولي في مواجهة التهديدات المشتركة.